

إيران تروج لتعافي اقتصادها باكتشافات نفطية جديدة

الأميركية، ولكن جهودها لم تنشر حتى الآن. وشهدت إيران تباطؤا اقتصاديا حادا هذا العام في ظل العقوبات الأميركية، وادى تراجع العملة إلى ارتفاع التضخم وزيادة أسعار الواردات. إلا أن روحاني قال إن "الاقتصاد أصبح مستقرا الآن". وتوقع صندوق النقد الدولي أن يتكسب الاقتصاد الإيراني بنسبة 9.5 بالمئة هذا العام، وهو أسوأ أداء له منذ عام 1984 عندما كانت طهران في حالة حرب مع العراق المجاور، لكنه أشار إلى أنه من المتوقع أن يستقر النمو عند مستوى الصفر العام المقبل.

صندوق النقد الدولي
الاقتصاد الإيراني
سينكس بنسبة 9.5
بالمئة بنهاية 2019

ويجمع محللون وخبراء على أن الوضع الاقتصادي في إيران وصل إلى طريق مسدود ولم يعد معه بالإمكان تدارك الأزمة في ظل تفاقم معاناة المواطنين واستفحال الفساد وسيطرة السلطة الدينية على ثروات البلاد وتسخيرها للأجندات السياسية الخارجية وحرمان الشعب منها طيلة أربعة عقود. وقال متابعون للشأن الاقتصادي الإيراني إن أحد أبرز اللاعبين الرئيسيين في القطاع شبه الحكومي هي الشركات التي تعمل لحساب الحرس الثوري. وفي تحرك لإبعاد شبهات الفساد المتصقة بكار مسؤوليها، شنت السلطات حملة ضد الإيرانيين المتهمين باستغلال النقص في الذهب والعملات وتقلب أسعارها، حيث جرت محاكمة وإعدام عدد من الأشخاص.

دخلت إيران في جولة ترويجية جديدة لتعافي اقتصادها، الذي يبرز تحت وطأة عقوبات أميركية شديدة، رغم إعلانها عن اكتشافات نفطية جديدة قد لا تجد طريقها إلى الأسواق العالمية بسبب صعوبات جذب الشركات العالمية خشية ملاحقتها من الولايات المتحدة.

وقال روحاني "اليوم نعلن لأميركا أننا دولة غنية، وعلى الرغم من العداة والعقوبات الجائرة بحقنا، إلا أن عمال ومهندسي صناعة النفط الإيرانيين تمكنوا خلال هذا الوقت من اكتشاف هذا الحقل النفطي الهائل".

وسيضيف الحقل الجديد نحو 34 بالمئة للاحتياطيات المثبتة للدولة العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، التي تقدرها المجموعة النفطية العملاقة بريتش بتروليوم بنحو 155.6 مليار برميل من النفط الخام.

وتعتبر إيران من الدول المؤسسة لأوبك وتملك رابع أكبر احتياطي من النفط وثاني احتياطي من الغاز في العالم.

وإذا تأكدت الاحتياطيات الجديدة ستنتقل إيران إلى المرتبة الثالثة لإنتاج النفط لكن يبقى أن نرى إلى أي مدى يمكنها الاستفادة من الحقل الجديد. ففي مايو الماضي، أنهت واشنطن الإعفاءات المؤقتة، التي منحتها للمشتريين الرئيسيين الفمانية للنفط الإيراني، ما زاد من الضغوط على الصين والهند وتركيا للعثور على موردين آخرين.

ولا تعلن طهران عن أرقام دقيقة، لكنها تقول إن بعض النفط الخام لا يزال يتم تصديره عبر وسائل "غير تقليدية". وتسعى الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي مع إيران وهي بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا لإنقاذ الاتفاق من خلال تجنب العقوبات

البرازيل (إيران) - شكك محللون في قدرة إيران على استثمار الاكتشافات النفطية الجديدة، التي أعلنت عنها الأحد، في ظل العقوبات الأميركية المفروضة على قطاعها المشلول وغيره من القطاعات التي تعول عليها الحكومة.

وفي إعلان دعائي، أكد الرئيس حسن روحاني من مدينة يزد وسط إيران اكتشاف حقل نفطي في جنوب غرب البلاد، يقول محللون في القطاع إنه سيزيد الاحتياطيات المثبتة لطهران بمقدار الثلث.

ورجّح روحاني كعادة في كلمة بثها التلفزيون الرسمي لتحسن الظروف الاقتصادية رغم الإجراءات الأميركية القاسية ضد كبار الزعماء الإيرانيين والقطاع المصرفي والمالي. وقال "هذه هدية صغيرة من الحكومة للشعب الإيراني".

وتبلغ مساحة الحقل، وفق روحاني، نحو 2400 كلم مربع ويقع في محافظة خوزستان (جنوب غرب)، ويحتوي على نحو 53 مليار برميل من النفط الخام.

ويمتد الحقل الجديد البالغ عمقه 80 مترا على مسافة نحو مئتي كيلومتر من حدود محافظة خوزستان مع العراق إلى

مدينة أمبيد. وخلال الأشهر الماضية، ظهرت علامات كثيرة حول تداعيات الاقتصاد الإيراني خاصة مع اشتداد القيود على بيع النفط في الأسواق العالمية بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي المبرم في 2015.

أفريقيا تتحول لميدان معركة اقتصادية بين واشنطن وبكين

مبادرة «ازدهار أفريقيا» تضم تكتلا ضخما لتمويل مشاريع إنمائية في القارة



فقراء أفريقيا ينتظرون مبادرة ترامب

ووصف في تصريحات لـ "العرب" المشاركة المصرية في المبادرة الأميركية بأنها "فرصة جيدة يجب أن تقتنصها الشركات المصرية".

وقامت مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج التابعة للوكالة الأميركية للتجارة والتنمية بضيخ استثمارات بقيمة 6.1 مليار دولار في مشاريع متنوعة في أفريقيا، وتستهدف استثمار نحو مليار دولار خلال المرحلة المقبلة ضمن مبادرة "ربط أفريقيا" في قطاعات النقل والاتصالات.

وتتسق حزم الاستثمار في المبادرة الأميركية مع تدشين القاهرة لأول خط ملاحى حكومي منتظم مع أفريقيا أواخر الشهر الماضي، ينطلق من ميناء العين السخنة بمدينة السويس على البحر الأحمر إلى ميناء مومباسا في كينيا برحلة أسبوعية.

ويعد الخط ضمن مشروع "جسور" وتشرّف عليه وزارة قطاع الأعمال العام من خلال الشركة القابضة للنقل البحري والبري والشركة القابضة للتأمين التابعتين لها.

وارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول أفريقيا إلى 6.9 مليار دولار خلال العام الماضي، مقابل 5.6 مليار دولار في العام السابق بارتفاع نسبته 23 بالمئة.

ويعد التحالف المصري الأميركي من خلال مبادرة "ازدهار أفريقيا" داعما لحركة التجارة مع القارة، ويحتاج إلى غطاء سياسي قوي، بعد أن خفت التواجد المصري في السنوات الماضية. وفقدت القاهرة ثقلاها في أفريقيا بعد قطعية ضمنية امتدت لنحو عقدين، وبات هذا الغياب تحديا كبيرا خلال الفترة الراهنة أمام محاولات استعادة الحضور المصري في أفريقيا من جديد.

وتراهن الولايات المتحدة اليوم على نجاح مبادرتها من خلال إطلاقها من قاعدتها الاقتصادية في مصر، حيث عرض أحمد خليل مدير العلاقات الحكومية وشمال أفريقيا في شركة "جونسون أند جونسون" الإمكانيات المتاحة بالشركة لدخول السوق الأفريقية. وقال خليل لـ "العرب" إن أفريقيا في حاجة لاستثمارات في الرعاية الصحية ويمكن من خلال البوابة المصرية التواجد في مختلف أسواق أفريقيا.

ولفت إلى أن الشركة ساهمت خلال الفترة الماضية في توفير مصّل "الإيبولا" لدول غرب أفريقيا، إلى جانب تأسيس مشروعات للرعاية الصحية في إثيوبيا. وطرح شركة أي.بي.أم الأميركية في مصر ملف التحول الرقمي كأحد الروافد الرئيسية للاستثمار. وتعاني الإثيوبي، بما يعكس تداخل المصالح والمكاسب المشتركة. ولفحت حسن حجازي، عضو غرفة التجارة الأميركية، إلى أن تلك الخطوة تفتح آفاقا استثمارية للشركات المصرية في أفريقيا، وتعزز تواجدها وخدمة مصالحها في قضايا استراتيجية عدة.

قررت الولايات المتحدة مواجهة الصين على أرض محايدة هذه المرة واستخدمت سلاح مبادرة "ازدهار أفريقيا"، التي دشنها الرئيس دونالد ترامب مؤخرا في تلك المواجهة للحد من توغل بكين في السوق الأفريقية التي باتت تزور الإدارة الأميركية وتهدد مصالحها.

عن موطئ قدم في أفريقيا ومواجهة الصين من أجل الفوز في معركة كنوز أفريقيا.

وتعول روسيا على حليفها مصر في طرق أبواب القارة، بعد تدشين المنتدى الروسي الأفريقي الأول في مدينة سوتشي الشهر الماضي، ما يجعل المنافسة السياسية والأمنية المتعددة في مناطق مختلفة بين القوى الكبرى تأخذ شكلا اقتصاديا في أفريقيا.

وحصلت "العرب" على نسخة من الأهداف الرئيسية للمبادرة الأميركية، وجاءت على نحو تطوير وتنسيق القدرات والجهود من خلال تدشين خدمة الشبكات الواحد، كي تستطيع الشركات الأميركية والأفريقية الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات الحكومية لتسهيل مهام النفاذ للسوق الأفريقية.

وتركزت المبادرة على القارة الشراعية لأسواق أميركا والتي تصل لنحو 13 تريليون دولار سنويا وهي الأكبر عالميا، ما يعزز فرص التعاون مع مختلف أسواق الدول الأفريقية. وبحلول عام 2050 سيكون نصف من هم في سن الشباب على مستوى العالم في أفريقيا.

ماتيو ريس
أميركا تؤمن بأن
القاهرة بوابة رئيسية
للاستثمار في أفريقيا

حسن حجازي
أفاق استثمارية تخدم
القاهرة استراتيجيا
وتزيد فرص التعاون

ودعا المفوض الأميركي للمبادرة خلال لقائه بالشركات المصرية للدخول في مشاركات مع نظيراتها في الولايات المتحدة بهدف تكوين كيانات من شأنها زيادة عمق التواجد في أفريقيا.

وأوضح أن المبادرة لا ترتبط بوجود إدارة أميركية بعينها، حيث تم إطلاقها من أجل بناء العلاقات المستقبلية مع أفريقيا، لأن مؤشرات التجارة والاستثمار الحالية لا تعكس الطموحات. وتتماشى المبادرة مع طلب مصر تدخل الولايات المتحدة الأميركية كطرف رابع في أزمة مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، بما يعكس تداخل المصالح والمكاسب المشتركة.

ولفت حسن حجازي، عضو غرفة التجارة الأميركية، إلى أن تلك الخطوة تفتح آفاقا استثمارية للشركات المصرية في أفريقيا، وتعزز تواجدها وخدمة مصالحها في قضايا استراتيجية عدة.

محمد حماد
محلل مصري

القاهرة - اختارت الولايات المتحدة

القاهرة لإطلاق مبادرة "ازدهار أفريقيا" بهدف تعزيز تواجدها الاستراتيجي في القارة من خلال سلاح الاستثمارات، وعدم التواني عن الدخول في مواجهة جديدة مع الصين، بعد أن سبقت غيرها وضربت جذورها الاقتصادية في معظم دول القارة الأفريقية.

ودشن الرئيس الأميركي دونالد ترامب بصفة شخصية مبادرة تضم في عضويتها 15 وزارة وبنك التصدير والاستيراد الأميركي، فضلا عن صندوق الأوبك للتنمية الدولية كآزر تمويلية للمشروعات المستهدفة في تلك المهمة.

وتسعى واشنطن إلى الاستفادة من رئاسة مصر للدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، والتدليل على تطوير العلاقات بين الجانبين والاتفاق الحيوية التي تنتظرها.

وقال ماثيو ريس المنسق الأميركي للمبادرة في تصريح خاص لـ "العرب"، "إننا اخترنا القاهرة لإطلاق المبادرة، حيث تؤمن الإدارة الأميركية بأنها بوابة رئيسية للاستثمار في القارة".

وأضاف خلال مشاركته في فعاليات إطلاق المبادرة التي نظمتها غرفة التجارة الأميركية بالقاهرة مؤخرا أن مستقبل الاستثمار خلال العقد المقبل واعد في السوق الأفريقية.

وتظهر بيانات الغرفة أن حجم الاستثمارات الأميركية المباشرة في مصر بلغت نحو 21.8 مليار دولار العام الماضي.

وتعد مصر ثاني أكبر متلقٍ للاستثمارات الأميركية في أفريقيا بعد موريشيوس، والرابعة في منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل والإمارات والسعودية.

وأشار ماثيو إلى أن أفريقيا ضمن أسرع وأقوى ست مناطق نموا من إجمالي عشرة اقتصاديات في العالم، وسوقها تضم أكثر من مليار نسمة، ما يعني أنها تلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي.

ويبدو أن واشنطن ليست وحدها، التي تتسابق للسوق الأفريقية، فالهند أيضا لها طموحاتها. وشهد الأسبوع الماضي استضافة القاهرة لمنتدى الاستثمار الهندي في أفريقيا الذي عقده اتحاد الصناعات الهندية لأول مرة خارج الهند، في الشرق الأوسط.

واختارت الهند القاهرة لعقد فعاليات المؤتمر بمشاركة 250 رجل أعمال، في تظاهرة اقتصادية كبيرة من أجل البحث

تحسن طفيف لا يعكس واقع الركود بسوق العقار الأردني

الف مسكن جديد، ولكن ما يتم إنتاجه لا يزيد على 30 ألف شقة وسط 80 ألف عقد زواج يتم تنفيذها سنويا.

ويرى البعض أن الظروف الإقليمية وخاصة في دول الخليج وانعكاساتها على المقيمين فيها أثرت على الأفكار الاستثمارية للمغتربين في هذه الدول سواء لشراء الشقق أو الأراضي.

ولدى المطورين العقاريين المحليين قناعة بأن أسعار الإسكان مرتبطة بجملة من التكاليف التي هي في الأساس عالية، بسبب ارتفاع الأراضي وكلف وأسعار مدخلات الإنتاج.

ويقول محللون إن العديد من المستثمرين في القطاع أصبحوا يغادرون إلى دول مجاورة تقدم تسهيلات أكبر للاستثمار.

ولا يستطيع معظم الأردنيين تحمل أعباء شراء شقق تزيد مساحتها على مئة متر، والتي يصل سعرها أحيانا إلى حوالي 90 ألف دولار وقد يزيد في بعض المناطق مثل العاصمة عمان.

وتشكل مشكلة السيولة أحد الأسباب الأساسية التي تجعل القطاع يدخل في ركود، إذ أن المصارف المحلية مستمرة في الحجز على العشرات من الشقق السكنية المبيعة للمواطنين لعدم قدرتهم على تسديد الأقساط المستحقة عليهم.



القطاع يحتاج لدعم أكبر

شكك خبراء في نجاح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لتحفيز السوق العقارية على المدى القصير رغم التحسن الطفيف الذي شهده القطاع مؤخرا، وسط مطالبات باتخاذ خطوات أخرى أكثر جرأة واعتماد أدوات أكثر فاعلية باعتباره من أبرز ركائز نمو الأردن الاقتصادي.

وتكمن أهمية الاستثمار بتحفيز السوق العقارية في ارتباطها بعدة نشاطات حيوية لاسيما مواد البناء والصناعات الكهربائية والإنشائية والآثاث والمطابخ والتعميرات الصحية وغيرها.

عمان - تظهر أحدث المؤشرات أن خطة التحفيز الاقتصادي، التي أطلقتها الحكومة الأردنية مؤخرا ساهمت في ارتفاع حركة البيع والشراء في سوق العقارات بشكل طفيف.

وزكرت وكالة الإنشاء الأردنية الرسمية أن حركة بيع الشقق والأراضي ارتفعت خلال الشهر الماضي بشكل عام بنحو 9 بالمئة مقارنة سنوية.

وأكد مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بالوكالة محمد الصوافين أنه منذ صدور القرار شهدت مديريات تسجيل الأراضي مضاعفة في أعداد المعاملات وازديادا ملحوظا في حركة بيع الشقق والأراضي ومعاملات الانتقال والتخارج المعفاة من الرسوم.

وتوقع الصوافين أن ترتفع نسبة البيع بشكل أكبر، وهذا ما هدف إليه القرار الذي جاء مواكبا للحاجة الاجتماعية والاقتصادية وتمكين المواطن من ذوي الدخل المحدود من تملك شقة أو سكن منفرد بالإضافة إلى تنشيط قطاع العقار والإسكان والذي يستفاد من تحسن نشاطه أكثر من 40 قطاعا آخر.

ودخلت الحكومة معركة شاقة لتحريك قطاع العقارات المتعثر من خلال إقرار حزمة من الحوافز لتشجيع الشركات والمستثمرين، يرى الكثير من المختصين أنها غير كافية.

ومع ذلك، لا تخفي الأوساط العقارية تحذيرها من أزمة وشيكة قد يتعرض لها القطاع بشكل قد يسبب تداعيات سلبية على الاقتصاد المحلي هو في غنى عنها، في ظل ما تعيشه البلاد من أزمت مالية متراكمة منذ سنوات.

وقررت الحكومة في وقت سابق هذا العام تخفيض رسوم التسجيل بنسبة 20 بالمئة، والإعفاء من رسوم التسجيل في حالات الانتقال والتخارج بين الورثة، وشمول جميع مناطق البلاد بغرف الأراضي بمساحة 4 كيلومترات مربعة كحد أدنى.